عام ونصف على رفع الدعم والبداية ببيان

أسعار الوقود.. القطار انطلق ولن يتوقف

أصبح اليوم الأخير من كل شهر ميلادي مقصدًا للعيون التي تنتظر رسالة عبر وسائل التواصل الاجتماعي يظهر فيها موضوعٌ أصبح الشغل الشاغل لدى الناس منذ مطلع ٢٠١٦م، لتبدأ بعدها النقاشات التي تصل أحيانا إلى السخرية وكتابة النكت لتتداول بشكل كبير في أوساط الناس الذين ينقسمون غالبا في ردة فعلهم حول ما احتوته الرسالة المنتظرة، ويعبرون عن ذلك عبر مجالسهم وأماكن عملهم، وفي الغالب يكون ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي ومواقعه خصوصا « واتساب» و«تويتر». قيل عنه إنه القطار الذي انطلق ولن يتوقف، فهو مرهون بلجنة تجتمع شهريا، وهي أيضا تُراقب الأسواق العالمية لتقرّ على ضوئها سعرًا يرضى به البعض ويكتوي بناره البعض الآخر. ظل سنوات وعقودًا وهو ثابت، لا يتأثر بشيء، لتأتي الرياح بما لا تشتهيه أنفس مُستخدميه فأصبح من (الطيبين) الذين رحلوا ولن يعودوا. إنه سعر وقود المحروقات الذي تقتفي (التكوين) رحلته بعد تحريره قبل عام ونصف تقريبا وتحديدا منذ الخامس عشر من يناير ٢٠١٦م، حيث شهد تجاذبات سواء في سعره الذي يتغيّر كل شهر، أو في تصريحات بعض المسؤولين التي تلاقي ردود فعل واسعة اتجاهها، معتمدةً في ذلك على الوسائل الإعلامية المختلفة في السلطنة، وبيانات وإحصاءات حصلت عليها، إلى جانب استطلاع آراء لعدد من المختصين والمستهلكين.

خاص- التكوين

بيان يُعلن الانطلاق

بدأ انطلاق قطار سعر المحروقات ببيان أصدره مجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠١٥م أعلن من خلاله (تعديل أسعار المنتجات النفطية بما يتوافق مع الأسعار العالمية لتلك المنتجات ابتداءً من منتصف يناير ٢٠١٦م). وأوضح بيان المجلس أنه جاء مع إقرار عدد من الإجراءات لمواجهة تأثيرات انخفاض أسعار النفط بما يكفل استدامة الأوضاع المالية للدولة وأهم هذه الإجراءات تخفيض الإنفاق الحكومي ،وتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال رفع معدلات الضريبة على أرباح الشركات ومراجعة ورفع الرسوم على بعض الخدمات الحكومية وتعديل أسعار المنتجات النفطية بما يتوافق مع الأسعار العالمية لتلك المنتجات ابتداءً من منتصف يناير٢٠١٦م.

درويش: سيعزز كفاءة استهلاك الطاقة.

في الثلاثين من ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥م وبعد بيان مجلس الوزراء أدلى معالي درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي الوزير المسؤول عن الشؤون المالية تصريحا قال فيه بأن قرار الحكومة بتعديل أسعار الوقود سيتم تطبيقه اعتباراً من يوم ١٥ يناير ٢٠١٦م، مشيرا إلى وجود لجنة مشكلة من قِبل الحكومة تتولى تحديد الأسعار الشهرية بحيث تكون متوافقة مع الأسعار العالمية على أن تعلن قبل ثلاثة أيام من موعد التطبيق للشهر التالي.

الدعم الحكومي قبل وبعد

بلغ إجمالي الدعم الذي وفرته تسعيرة الوقود على موازنة الدولة ٢٥٠ مليون ريال عُماني. أما الدعم الحكومي المقدم للمنتجات النفطية كما ورد في الحساب الختامي للدولة لعام ٢٠١٤م فقد بلغ مليارا و١١٢ مليون ريال. أما في عام ٢٠١٥م فجاء مقدار الدعم الذي شمل أيضا دعم قطاع الكهرباء والسلع الغذائية الأساسية وغيرها مليارا و ٢٢١ مليون ريال، وخلال عشرة أشهر من ٢٠١٦م انخفض دعم الحكومة حوالي ٤٢٪ ليصل إلى ٤٧٥ مليون ريال. وكان معالي الوزير المسؤول عن الشؤون المالية قد صرح بأنه سيتم الاستفادة من المخصصات المالية التي تُصرف لدعم الفروقات بين الأسعار المثبتة حاليا والأسعار العالمية في تمويل احتياجات الموازنة العامة للدولة وبالأخص تمويل المشروعات التي يتم تنفيذها في إطار التنويع الاقتصادي التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتوفر فرص عمل وبما يعود في مجملها بالنفع على الاقتصاد والمواطن، مؤكدا أن هذا القرار من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة.

اللجنة الشهرية

تضم اللجنة الشهرية المعنية بتحديد سعر الوقود كلا من وكيل وزارة النفط والغاز ووكيل وزارة التجارة والصناعة بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي للشركة العمانية للمصافي والصناعات البتروكيماوية (أوربك) وتتضمن صلاحيات اللجنة إلى جانب تحديد السعر، الإشراف ومتابعة التنفيذ الفعلي للقرار والتأكد أن جميع محطات الوقود ملتزمة التزامًا تامًا بأسعار البيع المحددة ومعالجة الصعوبات التي قد تواجه التطبيق.

اجتماع ٥ دقائق

في تصريحات أدلى بها رئيس اللجنة لصحيفة أثير قال بأن اجتماع اللجنة الشهري لا يتجاوز خمس دقائق، وأن حساب أسعار الوقود الشهرية يكون باحتساب متوسط الأسعار العالمية للمحروقات في الشهر ويُضاف إليه هامش بسيط، ثم يتم إضافة التكاليف الأخرى مثل تكاليف النقل والتخزين، وهوامش أرباح الشركات المتفق عليها. وأوضحت الطريقة أيضا وزارة النفط والغاز عبر حسابها في «تويتر» حيث قالت: احتساب التسعيرة يتم بناء على تحديد متوسط أسعار المنتجات النفطية في السوق العالمي للشهر الحالي، مضافا إليه السعر المعتمد لتخزين ونقل المنتجات النفطية وتوزيعها وهامش ربح محطات تعبئة الوقود».

مايو ٢٠١٧ الأعلى في التسعيرة.. ومارس ٢٠١٦ الأدنى في سعر نفط عمان

من ٣٠-٤٠ بيسة ولن تكون صدمة

في ظل غموض التسعيرة الجديدة، سعت الوسائل الإعلامية إلى الحصول على بعض المعلومات من المسؤولين عن اللجنة وعلى رأسهم سعادة وكيل وزارة النفط والغاز سالم بن ناصر العوفي الذي قال لصحيفة الشبيبة قبل إعلان تسعيرة يناير بأن «قرار مجلس الوزراء بتعديل أسعار المنتجات النفطية بما يتوافق مع الأسعار العالمية لا يعني تحرير سعر الوقود نهائيا، وإنما مقاربته مع السعر العالمي مع مراعاة عدم حدوث ضرر كبير على المستهلك. وأوضح بأن الفرق سيكون قليلاً بسبب انخفاض أسعار النفط ولا يتعدى ٣٠ إلى ٤٠ بيسة في اللتر للبنزين. وأفاد العوفي بأن هناك دراسة أجريت على معدل استهلاك الوقود في السلطنة وأن الدراسة بينت أن معدل استهلاك الفرد للوقود في حدود ٢٢ ريالا شهريا وفي حالة رفع الوقود بنسبة ٢٥ ٪ سيكون الارتفاع في حدود ٥,٥ ريال عُماني في معدل الاستهلاك الشهري للفرد وهو مبلغ يمكن التأقلم معه ولن يشكل صدمة على المستهلكين.

أول تسعيرة جديدة

كان أول إعلان عن التسعيرة الجديدة لأسعار الوقود بعد تعديلها في الحادي عشر من يناير ٢٠١٦م حيث أعلنت اللجنة المكلفة بدراسة وتحديد أسعار بيع المنتجات النفطية بالسلطنة تسعيرة يناير التي تم تطبيقها حوالي خمسة عشر يوما من (١٥-٣١ يناير) وفيها ارتفع سعر لتر الممتاز ٤٠ بيسة من ١٢٠ إلى ١٦٠ بيسة، وارتفع سعر لتر الوقود من النوع العادي ٢٦ بيسة من ١١٤ إلى ١٤٠ بيسة، أما سعر اللتر الواحد للديزل فارتفع بمقدار ١٤ بيسة فبعد أن كان ١٤٦ بيسة أصبح ١٦٠ بيسة.

نسبة الرضا تنخفض

كشف استطلاع للرأي أجراه المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بهدف قياس مدى معرفة العمانيين عن مراجعة أسعار المنتجات النفطية وتعديلها بشكل دوري، أن نسبة الرضا عن أسعار الوقود انخفضت من ٣٩٪ في مارس إلى ٢٢٪ في يونيو من عام ٢٠١٦م. وأظهر استطلاع الرأي الذي أجراه المركز أن ٥١٪ من العمانيين يعتقدون بأن مراجعة أسعار الوقود وتعديلها سيكون له تأثيرات إيجابية على الاقتصاد العماني بشكل عام. وأوضح الاستطلاع بأن ٧ من كل ١٠ عمانيين تقريبا يعلمون بأن أسعار الوقود يتم مراجعتها وتعديلها بشكل شهري.

في تصريحات سابقة.. العوفي سنقارب السعر العالمي

اجتماع شهري مدته خمس دقائق وثلاثة معايير لطريقة الاحتساب

أعلى وأدنى

على مدى سبعة عشر شهرا (يناير ٢٠١٦م- مايو ٢٠١٧م) تم فيها تعديل أسعار الوقود، فإن أعلى سعر وصل له بنزين ٩٥ (سابقا الممتاز) هو ١٩٩ بيسة للتر فى مايو ٢٠١٧، وبلغ بنزين ٩١ (سابقا العادي) أعلى سعر له ١٨٦ بيسة للتر في فبراير ٢٠١٧م، أما الديزل فبلغ أعلى سعر له ٢٠٨ بيسات للتر الواحد وذلك في شهر مارس ٢٠١٧م. ومنذ تعديل الأسعار بلغ بنزين ٩٥ (سابقا الممتاز) أدنى سعر له في مارس ٢٠١٦م حيث بلغ ١٤٥ بيسة للتر، وفي الشهر نفسه سجل بنزين ٩١ (سابقا العادي) أدنى سعر له إذ بلغ ١٣٠ بيسة للتر، بينما بلغ أدنى سعر للديزل ١٤٦ بيسة للتر في شهرين متتاليين هما فبراير ومارس ٢٠١٦م. أما متوسط سعر عقد نفط عُمان الآجل في عام ٢٠١٦م فبلغ (٤٠,١٤) أربعين دولارًا أمريكيًا وأربعة عشر سنتًا للبرميل، منخفضاً بذلك (١٦,٣١) ستة عشر دولارًا أمريكيًا وواحدًا وثلاثين سنتاً للبرميل أي بنسبة انخفاض قدرها ٢٨,٩ ٪ عن متوسط سعر عام ٢٠١٥م. وقد بلغ الحد الأعلى للسعر خلال عام ٢٠١٦م (٤٩,١٨) دولار في شهر ديسمبر، وبلغ الحد الأدنى للسعر (٢٧,٤٠) دولار في شهر مارس من عام ٢٠١٦م.

الاتجاه إلى الأرخص

مع بدء الإعلان عن تعديل أسعار الوقود في السلطنة أظهرت نتائج المتابعة لحركة استهلاك البنزين العادي والبنزين الممتاز أن هناك زيادة كبيرة في استهلاك البنزين العادي إذ إن استهلاكه قبل تعديل الأسعار لم يتجاوز ٢٠ مترًا مكعبًا في الشهر مقارنة مع استهلاك البنزين الممتاز الذي كان يشكل النسبة الأكبر، إلا أن استهلاك البنزين العادي شهد زيادة بلغت نسبتها في أحد الأشهر ٢٧٠ ٪ مما يدل على توجه عدد من المستهلكين للبنزين الأرخص.

ولادة نوع جديد

استمرت الأسعار في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض شهريا حتى نوفمبر ٢٠١٦م الذي شهد ولادة نوع جديد هو «بنزين٩١» جاء بديلا لنوع «العادي» بعدما تم إيقاف إنتاجه، كما تم تغيير مسمى الوقود الممتاز ليصبح «بنزين ٩٥». وجاء التغيير بعد دراسة أجرتها شركة أوربك في عام ٢٠١٠ أوضحت نتائجها أن أكثر من ٧٠ ـ ٨٥ بالمائة من المركبات في السلطنة مصممة كي تتناسب مع وقود نسبة أوكتين ٩١ الذي لم يُطرح في السوق في ذلك الوقت، كما أن عددا من الجهات الحكومية أرادت تقديم منتج أفضل للمستهلكين يتوافق مع معظم السيارات الموجودة في السلطنة. أما تغيير المسميات فجاء من باب تسمية الأشياء بمسماها التجاري الحقيقي الذي يرتبط بنسبة الأوكتين، وتحضيرًا إلى منتجات قد تُطرح مستقبلا إذا اقتضت الحاجة.

دليل إلكتروني لمعرفة الوقود

بالتزامن مع تدشين الوقود الجديد « بنزين ٩١» دشنت أوربك صفحة خاصة على موقعها الإلكتروني لمساعدة المستهلكين في التعرف على أفضل أنواع الوقود لمركباتهم ، حيث أصبح بإمكانهم من خلال هذه الصفحة اتباع بعض الخطوات البسيطة للوصول إلى النتيجة المطلوبة.

نوفمبر يشهد ولادة نوع جديد.. وتوجيه السيارات الحكومية إلى استخدامه

مواصلات وتاكسي مرحبا أبرز البدائل

توجيه للسيارات الحكومية

وجهت وزارة المالية مطلع العام الجاري ٢٠١٧م كافة الوزارات والوحدات الحكومية بضرورة استخدام الوقود من نوع (٩١) لكافة السيارات الحكومية والتنسيق بشكل عاجل مع شركات تسويق الوقود المحلية (شل العمانية والنفط العمانية والمها وهرمز للطاقة) لاستبدال بطاقات تعبئة الوقود بحيث يحدد فيها رقم السيارة وكمية الاستهلاك المخصصة ونوع الوقود، مؤكدة بأنها قامت بالتواصل مع شركات التسويق لتسهيل إجراءات تغيير البطاقات واستبدالها بأسرع وقت ممكن. ووجهت الوزارة بأن يقتصر استخدام الوقود من نوع (٩٥) فقط على السيارات التي لا يصلح استخدام وقود (٩١) لها بعد التثبت من ذلك بالرجوع إلى دليل المواصفات والاستخدام الخاص بالسيارة أو الحصول كتابيا على ما يثبت ذلك من الوكيل المحلي. ودعت المالية كافة الوحدات الحكومية إلى الالتزام بضرورة صرف بطاقات تعبئة الوقود محدودة الاستهلاك شهريا ومتابعة الاستهلاك لكل سيارة وضبطه مع الأخذ في الاعتبار عدم استخدام السيارات إلا في مهام محددة. وأوضحت المالية أن عدم الالتزام بالإجراءات يعد مخالفة مالية.

بدائل للنقل

في ضوء المطالبات بإيجاد بدائل للنقل العام بعد رفع الدعم عن الوقود قامت الحكومة في عام ٢٠١٥م بإعادة تسمية شركة النقل الوطنية العمانية إلى مواصلات التي وسعت من خدماتها بافتتاح خطوط جديدة شملت أغلب المناطق في العاصمة مسقط، مع الربط برحلات يومية وأسبوعية مع المحافظات الأخرى. كما تم التصريح لإحدى شركات القطاع الخاص بإدارة مشروع (تاكسي مرحبا) الذي يعمل بنظام العداد، ويتم حجزه باستخدام تطبيق الهواتف الذكية أو عن طريق الاتصال.

إنتاج النفط في السلطنة

في مؤتمرها السنوي للعام الجاري ٢٠١٧م أكدت وزارة النفط والغاز أنه تم إضافة حوالي ١١٠ ملايين برميل إلى احتياطي النفط والمكثفات العام الماضي من خلال تقييم الحقول والإضافات من أعمال الاكتشافات الجديدة، وبذلك فإن إجمالي احتياطي السلطنة من النفط والمكثفات بلغ حوالي ٥١١٥ مليون برميل في نهاية عام ٢٠١٦م منخفضا بحوالي ٢٥٧ مليون برميل عن ما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٥م. وفي مجال الإنتاج فقد شهد متوسط الانتاج اليومي للنفط الخام والمكثفات حوالي مليون و أربعة آلاف برميل (مقارنة بـ ٩٨١ ألف برميل لعام ٢٠١٥م) أي بزيادة ٢,٤ ٪ عما كان عليه في عام ٢٠١٥م، وأوضحت الوزارة أنه تم خلال عام ٢٠١٦م التوقيع على اتفاقية بترولية لمنطقة الامتياز رقم ٧ مع شركة هايدروكربون فايندر العمانية، وكذلك تم توقيع على اتفاقية توسعة منطقة الامتياز رقم ٦١ التابعة لشركة بي بي عمان بإضافة حوالي ١٠٠٠ كيلو متر مربع، كما وقعت الوزارة على تجديد اتفاقية الامتياز لفترة إضافية لمنطقة رقم -٩ مع شركة اكسيدنتال عمان وشركائها (شركة النفط العمانية للاستكشاف والانتاج وشركة ميتسوي). وأيضاً تمت الموافقة على طلبات تمديد فترة اتفاقيات الامتياز لكل من شركة الآيد بتروليوم لمنطقة الامتياز رقم ٣٦، وشركة مصيرة أويل لمنطقة الامتياز رقم ٥٠، و شركة مول عمان لمنطقة الامتياز رقم ٦٦. كما تم طرح أربع مناطق امتياز هي (٣٠ و ٣١ و٤٩ و ٥٢) بنهاية عام ٢٠١٦م.